HexaTimes
Delaware, United States
Hexa
Journal of Sharia Sciences and Islamic Studies
هكسا
مجلة علوم الشريعة والدراسات الإسلامية

الدور الاجتماعي والاقتصادي
للوقف الإسلامي في ظل جائحة كورونا وما بعدها

الباحث: مهند مصطفى عقايله[1] الباحثة: هبه محمد الشرمان[2]

الملخص

هدفت هذه الدراسة الى بيان الدور الاجتماعي والاقتصادي للوقف الإسلامي في ظل جائحة كورونا وما بعدها. وتناولت الدراسة دور المؤسسات الوقفية في مواجهة مشكلتي الفقر والبطالة، ودورها في قطاعي التعليم والصحة، وكذلك دورها في التخفيف من أعباء الموازنة العامة للدولة. وقد توصلت الدراسة إلى أن للمؤسسات الوقفية دوراً بارزاً في تحسين نوعية قوة العمل في المجتمع، ومساهمتها في التنمية الاقتصادية من خلال دعمها لقطاعي الصحة والتعليم، ودعمها المباشر وغير المباشر للموازنة العامة للدولة في ظل جائحة كورونا. كما توصلت الدراسة إلى أنه تعددت أشكال دعم المؤسسات الوقفية للتعليم من خلال وقف الكتب والبرامج الالكترونية والندوات العلمية والمؤتمرات، ووقف الموسوعات العلمية، وكل هذا يساهم في التنمية الاقتصادية، وإلى أن المؤسسات الوقفية تحقق معنى التشاركية مع الحكومات في بناء المستشفيات ورفد الكوادر الطبية بالمتخصصين في المجال الصحي والفني والتقني والإداري، وتضاعف هذا الجهد للمؤسسات الخيرية والوقفية في ظل جائحة كورونا، كما أن المؤسسات الوقفية تستطيع تخفيف عجز الموازنة العامة للدولة من خلال تمويل بعض بنود الموازنة، وذلك بتقديم الدعم المباشر وغير المباشر للقطاعات المختلفة كقطاعي الصحة والتعليم، ودعم المرافق الصحية والمستشفيات في ظل جائحة كورونا.

الكلمات الافتتاحية: الدور الاجتماعي والاقتصادي، مؤسسة الوقف، جائحة كورونا.

The social and economic role of the Islamic endowment in the light of the Corona pandemic and beyond

Abstract

This study aimed to demonstrate the social and economic role of the Waqf in the light of the Corona pandemic and beyond. Moreover, the study addressed the role of waqf institutions in the face of the problems of poverty and unemployment, their role in the education and health sectors, as well as their role in alleviating the burden of the state budget. The study found that Waqf institutions play a prominent role in improving the quality of the community's workforce, their contribution to economic development through their support for the health and education sectors, and their direct and indirect support for the State budget under the Corona pandemic. The study also found that there have been many forms of support for waqf institutions for education

[1] ماجستير في الاقتصاد والمصارف الإسلامية (2022م)، جامعة اليرموك، كلية الشريعة، الأردن، قسم الاقتصاد والمصارف الإسلاميةا معلم، وزارة التربية والتعليم الأردنية.
[2] ماجستير في الاقتصاد والمصارف الإسلامية (2021م)، جامعة اليرموك، كلية الشريعة، الأردن، قسم الاقتصاد والمصارف الإسلامية.

through the suspension of books, electronic programs, scientific seminars and conferences, and the cessation of scientific encyclopedias, all of which contribute to economic development. Moreover, those waqf institutions achieve the meaning of partnership with governments in the construction of hospitals and provide medical staff with specialists in the field of health, technical, technical and administrative, and this effort doubled for charitable and endowment institutions under the Corona pandemic. Waqf institutions can also reduce the state budget deficit by funding some budget items by providing direct and indirect support to various sectors such as health and education, and supporting health facilities and hospitals under the Corona pandemic.

Key word: Social and economic role, Waqf institutions, Corona Pandemic.

مقدمة

الحمد لله والصلاة والسلام على المبعوث رحمةً للعالمين سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم وعلى آله الطاهرين وأصحابه الذين عملوا على نشر هذا الدين بالحجة والدليل الواضح المبين، وبعد؛

فقد راعت الشريعة الإسلامية كل السبل الممكنة التي تسعى من خلالها للارتقاء بالمجتمع المسلم، وحرصت كل الحرص في تسخير القدرات العلمية التي تواكب المستجدات والنوازل المعاصرة، والتي تتطلع للتطوير والابتكار والانتقال من الجانب النظري للجانب التطبيقي العملي، مع مراعاة الجانب الشرعي من جهة والجانب الواقعي للمجتمع من جهة أخرى.

ويعد الوقف من الأدوات المهمة والتي تؤثر في بنية الاقتصاد الإسلامي، حيث أثبت التاريخ الإسلامي أن للوقف دوراً بارزاً وفعالاً يؤثر من خلاله في المجتمع الإسلامي، ويعد من الدعائم الأساسية له. كما أنه ساهم في حل بعض المشكلات الاقتصادية التي واجهتها بعض الأنظمة الاقتصادية في الشرق الأوسط خصيصاً.

وقد ظهرت الحاجة فيما بعد للعمل المؤسسي الوقفي، والذي يحقق رغبات وحاجات الأفراد والمجتمعات، ويدعم المتطلبات المستقبلية للأجيال القادمة، كما أنه يساهم في تحمل بعض الأعباء المالية الملقاة على عاتق الحكومات جراء حدوث بعض الجوائح، ومن ثم تحقيق معنى الشراكة المؤسسية والمساندة الاقتصادية، لتحقيق التنمية المستدامة. وبناءً على ذلك فإن دور المؤسسات الوقفية في ظل الجوائح، وخاصة جائحة كورونا التي نحن بصددها، أصبح محلاً للبحث والنظر، وجاء هذا البحث لبيان ذلك.

مشكلة الدراسة

للمؤسسات الوقفية دور مهم وبارز في تبني العديد من المشاريع الاقتصادية الصغيرة والكبيرة، بهدف تحسين سوية التنمية بكافة أنواعها وأشكالها، وصولاً لتحقيق التنمية الشاملة، وفي ظل الجوائح والأزمات الاقتصادية المختلفة تتضافر الجهود في تحسين جودة الاقتصاد الوطني والعالمي، من خلال تحقيق مفاهيم التشاركية المؤسسية، فتتمحور مشكلة هذه الدراسة حول سؤال رئيس هو:

ما الدور الاجتماعي والاقتصادي للوقف الإسلامي في ظل جائحة كورونا؟

ويتفرع عنه مجموعة من الأسئلة التالية:

1. ما دور المؤسسات الوقفية في مواجهة مشكلتي الفقر والبطالة في ظل جائحة كورونا؟
2. ما دور المؤسسات الوقفية في قطاعي التعليم والصحة في ظل الجائحة؟
3. ما دور المؤسسات الوقفية في تخفيف أعباء الموازنة العامة للدولة؟

أهداف الدراسة

تتمثل أهداف الدراسة بما يلي:

1. بيان دور المؤسسات الوقفية في مواجهة مشكلتي الفقر والبطالة في ظل جائحة كورونا.
2. بيان دور المؤسسات الوقفية في قطاعي الصحة والتعليم في ظل الجائحة.
3. توضيح دور المؤسسات الوقفية في تخفيف أعباء الموازنة العامة للدولة.

أهمية الدراسة

تبرز أهمية هذه الدراسة في أنها تعتبر ذات أهمية علمية للباحثين في مجال الاقتصاد الإسلامي، كما تعتبر مصدر يستفاد منه من قبل المؤسسات الوقفية ومؤسسات العمل الخيري، وأصحاب رؤوس الأموال المهتمين بالعمل الخيري والوقفي تحديداً، ولفت نظر الحكومات وأصحاب القرار في الدولة بضرورة تشجيع روح التشاركية بين القطاع الوقفي ومختلف القطاعات الحكومية والخاصة، والنهوض بالاقتصاد الوطني للدولة من خلال المساهمة في تخفيف الأعباء المالية.

الدراسات السابقة

من خلال البحث في المصادر العلمية وقواعد البيانات وفي حدود علم الباحث، لم يقف الباحث على دراسة تناولت موضوع الدراسة الحالية، إلا أن هناك بعض الدراسات والأبحاث التي تناولت بعض الجوانب المشتركة والمتعلقة بموضوع الدراسة:

أولا: دراسة الأحمد "2020"[3]: نوازل الوقف المتعلقة بجائحة كورونا المستجد(COVID-19) دراسة فقهية تطبيقية.

هدفت هذه الدراسة إلى تقديم مقترحات لما يواجه الوقف من معضلات عند الجوائح، وإلى توعية الواقف بأنفع المصارف، خاصة بما يناسب المستجدات والطوارئ، ثم التطبيق على الوقف في دولة الكويت عند مواجهة وباء كورونا. وتضمنت هذه الدراسة حقيقة الوقف من منظور شرعي من خلال التعريف بالوقف والوقوف على مشروعيته، كما تناولت المسائل المتعلقة بالوقف في ظل أزمة كورونا والمبادرات المحلية. وخلصت الدراسة الى عدة نتائج، أبرزها جواز تغيير شرط الواقف لمواجهة الوباء المستجد، مع مراعاة أن الضرورة تقدر بقدرها، والعودة إلى شرط الواقف عند انتهاء الوباء.

تتفق هذه الدراسة مع دراسة الأحمد: في أنها تركز على الدور الهام للوقف في مواجهة الأوبئة والجوائح، ومدى حاجة المجتمع إليه.

تختلف هذه الدراسة عن دراسة الأحمد: في أن دراسة الأحمد لم تتناول الدور الاقتصادي للمؤسسات الوقفية في ظل جائحة كورونا.

ثانيا: دراسة العاني "2020"[4]: ضوابط الاجتهاد في النوازل الوقفية: جائحة كوفيد-19 نموذجا.

هدفت هذه الدراسة الى إثبات أن مستجدات الوقف من النوازل التي لا بد للشرع من تبيان رأيه فيها، وكذلك تحديد ضوابط الاجتهاد والمجتهد في نوازل الوقف. وتناولت الدراسة مفهوم النازلة وأهميتها وضوابط الاجتهاد فيها، وتطرقت الى مراحل النظر في النازلة الفقهية ومنها النازلة الوقفية، وعرضت تصورا لمراحل النظر في جائحة كوفيد-19. وخلصت الدراسة الى أنه لا بد من اتباع الخطوات المناسبة لمراحل النازلة الفقهية

---

[3] الأحمد، مريم(2020)، نوازل الوقف المتعلقة بجائحة كورونا المستجد(COVID-19) دراسة فقهية تطبيقية، بحث منشور، مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة الكويت، الكويت.

[4] العاني، أسامة عبد المجيد(2020)، ضوابط الاجتهاد في النوازل الوقفية: جائحة كوفيد-19 نموذجا، بحث منشور، مجلة بيت المشورة، ع14، قطر.

من حيث تصورها وتكييفها ومن ثم اسقاطها على الواقع العملي، والى أن الشريعة السمحاء قد أوتيت من الدليل والبرهان، ما يمكنها من التصدي للنوازل بشكل عام ونوازل الوقف على وجه الخصوص.

تتفق هذه الدراسة مع دراسة العاني: في أنها تناولت مستجدات الوقف من النوازل كجائحة كورونا.

وتختلف هذه الدراسة عن دراسة العاني: في أن دراسة العاني لم تقف على الدور الاقتصادي للمؤسسات الوقفية في ظل جائحة كورونا.

ثالثا: دراسة الدوسري "2014"[5]: المؤسسات الوقفية في المملكة العربية السعودية مؤسسة العنود أنموذجا: تقييم اقتصادي إسلامي.

هدفت هذه الدراسة الى بيان أنواع الوقف في المملكة العربية السعودية، وبيان واقع مؤسسات الوقف في المملكة، بالإضافة الى دراسة حالة مؤسسة الأميرة العنود الخيرية، من خلال بيان نشأتها وبرامجها، والأنشطة التي تقوم بها، إضافة الى التقييم الفقهي والاقتصادي والمالي لاستثماراتها. وتضمنت الدراسة واقع المؤسسات الوقفية في المملكة العربية السعودية، وواقع مؤسسة الأميرة العنود الخيرية، كما تناولت التقييم الفقهي والاقتصادي والمالي لمؤسسة الأميرة العنود الخيرية. وخلصت الدراسة الى أن الوقف في المملكة العربية السعودية يعتبر من أهم الموارد لتمويل التنمية الاقتصادية والاجتماعية، كما خلصت الى وجود عدد من الآثار الاقتصادية لمؤسسة العنود الخيرية، منها الأثر على زيادة الاستهلاك، الأثر على زيادة الاستثمار، الأثر على تقليل نسبة البطالة، الأثر على زيادة الطلب والعرض الكلي، وبالتالي زيادة وتحسين الوضع التوازني للمجتمع السعودي.

تتفق هذه الدراسة مع دراسة الدوسري: في أن دراسة الدوسري تناولت الدور التنموي والاقتصادي والاجتماعي للمؤسسات الوقفية.

وتختلف هذه الدراسة عن دراسة الدوسري: في أن دراسة الدوسري لم تقف على دور المؤسسات الوقفية في ظل الجوائح والأوبئة وخصوصا جائحة كورونا.

الإضافة العلمية

تتميز الدراسة الحالية عن بقية الدراسات السابقة بالآتي:

1. بيان دور المؤسسات الوقفية في الحد من مشكلتي الفقر والبطالة في ظل جائحة كورونا.
2. بيان دور المؤسسات الوقفية في قطاعي التعليم والصحة في ظل الجائحة.
3. بيان دور المؤسسات الوقفية في تخفيف أعباء الموازنة العامة للدولة في ظل الجائحة.

منهجية الدراسة

استخدمت الدراسة المنهج الوصفي الاستقرائي، من خلال بيان الدور الاجتماعي والاقتصادي للوقف الإسلامي في ظل جائحة كورونا وما بعد الجائحة من مشكلات اقتصادية مختلفة، وسبل النهوض بالاقتصاد الوطني وصولاً لتحقيق التنمية المستدامة ومن ثم التنمية الشاملة، والدور التشاركي بين المؤسسات الوقفية والقطاع الحكومي والخاص.

خطة الدراسة

تتكون الدراسة من مقدمة وثلاثة مباحث وخاتمة، وعلى النحو الآتي:

---

[5] الدوسري، محمد بن دخيل آل مطلق(2014)، المؤسسات الوقفية في المملكة العربية السعودية مؤسسة العنود أنموذجا: تقييم اقتصادي إسلامي، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، اربد.

المقدمة: وتتضمن مشكلة الدراسة وأهدافها، وأهميتها، والدراسات السابقة، ومنهجية الدراسة واضافتها، وخطة الدراسة.

المبحث الأول: دور المؤسسات الوقفية في مواجهة مشكلتي الفقر والبطالة في ظل جائحة كورونا

المطلب الأول: دور المؤسسات الوقفية في مواجهة مشكلة الفقر

المطلب الثاني: دور المؤسسات الوقفية في مواجهة مشكلة البطالة

المبحث الثاني: دور المؤسسات الوقفية في قطاعي التعليم والصحة في ظل الجائحة

المطلب الأول: دور المؤسسات الوقفية في قطاع التعليم

المطلب الثاني: دور المؤسسات الوقفية في قطاع الصحة

المبحث الثالث: دور المؤسسات الوقفية في تخفيف أعباء الموازنة العامة للدولة

المطلب الأول: إنفاق المؤسسات الوقفية على الدولة

المطلب الثاني: دور المؤسسات الوقفية في تخفيف أعباء الموازنة العامة في ظل جائحة كورونا

الخاتمة: وفيها أهم النتائج والتوصيات.

المبحث الأول: دور المؤسسات الوقفية في مواجهة مشكلتي الفقر والبطالة في ظل جائحة كورونا

المطلب الأول: دور المؤسسات الوقفية في مواجهة مشكلة الفقر

اهتمت الشريعة الإسلامية بكافة نظم الإنفاق، ومن هذه النظم الوقف الإسلامي، فقد أعطته عناية حثيثة تستطيع من خلاله نشر معنى التعاضد والتكافل بين أبناء المجتمع، وراعت كل السبل الممكنة لتحقيق الازدهار والتنمية، والحث على سبل الخير والتعاون والمضي قدماً نحو تحقيق منظومة تكافلية مضبوطة بضوابط الشرع الحكيم.

وللمؤسسات الوقفية دوراً واضحاً في عملية التقدم التي تواكبها المجتمعات الإسلامية، ومساهمتها في تعزيز دعامة الاقتصاد ككل، والاقتصاد الإسلامي بشكل خاص.

والمؤسسات الوقفية: هي عبارة عن جهات خيرية لا تهدف إلى الربح، تنشأ من أجل إدارة الممتلكات الوقفية والاشراف عليها، وتنميتها وإنفاق ريعها في أوجه الخير العامة، تعمل هذه الهيئات من خلال قانون اتحادي أو محلي أو تشريع خاص.[6]

ويُلاحظ من خلال التعريف السابق للمؤسسات الوقفية أن وظيفتها وظيفة إدارية وإشرافيه، وتوجيه الريوع الناشئة عن الأموال الموقوفة لمستحقيها، فإذا حافظت هذه المؤسسات على هيكلها الوظيفي واتبعت الأسس والمعايير التي قامت عليها، ستنجح في تحديد العلاقات التنظيمية وتساهم في تفويض السلطات وتصميم الإجراءات الإدارية.[7]

---

[6] نور الدين، فرحان (2013)، المؤسسة الوقفية ومساهمتها في تمويل التنمية المحلية دراسة حالة ولاية باتنة، جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، رسالة منشورة، ص: 7.

[7] المحيذيف، أديب، (2014)، الاحترافية في إدارة المؤسسات الوقفية، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الكويت، ص: 17.

ومع انتشار المشكلات الاقتصادية المختلفة، والتي أُقيمت لها المؤتمرات والندوات في شتى دول العالم، كان الوقف له أثر ملموس في المجتمعات على الصعيد المحلي والعالمي، واستطاع احتواء بعض هذه المشكلات، وتم تفعيل دور المؤسسات الوقفية في بعض دول الشرق الأوسط ، وتزامناً مع التراجع الاقتصادي العالمي، ظهرت جائحة كورونا والتي تسببت في تفاقم الوضع الاقتصادي الوطني والدولي، ومن أهم المشاكل التي لحقت بالدول وخصوصاً دول العالم الثالث، هي مشكلة الفقر، ولاسيما أن مشكلة الفقر تعد من المشاكل الروتينية والتي اعتادتها الدول كافة، إلا أن الحالة تصعب عندما تتلاحق المشاكل وتظهر الجوائح.

إن مساهمة المؤسسات الوقفية في الحد من الفقر له أثر ملحوظ في العديد من دول العالم وخصوصاً الدول الإسلامية التي تتبنى الوقف بمفهومه الشرعي والذي يحث على التكافل والتعاون من أجل مصلحة المجتمع ككل، من خلال تقليص حدة التفاوت والصراع الطبقي، لأن النمو التراكمي للموارد الوقفية عبر الزمن

أدى إلى تحويل دائم لثروات الطبقة الغنية إلى سائر فئات وشرائح المجتمع، فتكونت أصول كبيرة إنتاجية في خدمة الطبقة الفقيرة.[8]

كما أن المؤسسات الوقفية تأخذ بعين الاعتبار المتطلبات الأساسية للفقراء، وتحاول الوصول إلى ضمان حقيقي للأفراد من خلال طرح الحلول المستعجلة، وتحقيق الاستقرار المجتمعي، بتلبية الاحتياجات الكفائية المحدودة الدخل بل قد ينتقل نفعها إلى الحيوان والطبيعة[9] ويمكن للقطاع الوقفي ككل والمؤسسات الوقفية بشكلٍ خاص، المساهمة الكبيرة في الارتقاء بالجوانب الثقافية والاجتماعية للإنسان من خلال توفيره لفرص التعليم والرعاية الصحية والتربية الدينية والانتفاع بالسلع والخدمات العامة، ورصد الموارد والإمكانيات وتسبيل منافعها على الفئات والجهات المحتاجة، وتقوية الترابط الأسري والتكافل العائلي والذي يحقق استمرار الأسرة وترابطها والتقليل من تفتيت ثروتها عن طريق التوريث الدائم.[10]

وعلى هذا الأساس فإن المؤسسات الوقفية تراعي مختلف الجوانب سواء كانت ثقافية أو اجتماعية، من أجل تحقيق معنى التشاركية والإسهام في الحد من الفقر، ومراعاة البعد الاقتصادي من أجل تحقيق التنمية بكافة أنواعها.

وكان للمؤسسات الوقفية والخيرية أثر واضح، برعاية من لا عائل لهم، والذين لا يقدرون على الكسب، والعجزة وكبار السن المنقطعين والأرامل من النساء اللائي لا يستطعن ضرباً في الأرض، إلى جانب الفقراء والدراويش والغرباء والمسافرون الذين لا يجدون مأوى في البلاد التي يمرون بها وخاصة إذا كانوا قاصدين بيت الله الحرام لأداء فريضة الحج. [11]

وفي ظل انتشار وباء كورونا الذي سيطر على العالم، واحتدت معه المشاكل والأزمات التي تخلفها الجوائح دائماً وأبداً، تستطيع المؤسسات الوقفية أن تعيد دراستها للأمور وتفعيل دورها بشكل أكبر، وخصوصاً أن مشكلة الفقر تزداد في ظل الجوائح، عدا عن تسريح بعض العمال والذي يتضرر به الكثير من الأفراد، فالمؤسسات الوقفية عليها أن ترصد الموارد والإمكانيات المتاحة وتجتهد في تنميتها من خلال التعاون من الجهات الخيرية الأخرى، وربط العلاقات السريعة بين بعضها البعض، والأمر لم يُفرض عليها فرضاً، وإنما العمل الخيري بحاجة لجدٍ واجتهاد، فهو مرهون بتوفير احتياجات المجتمع والمساهمة في تحقيق استقراره.

---

[8] عبد الله، منصور، وكوديد سفيان، (2013)، معالجة الفقر والبطالة من خلال استثمار أموال الوقف-إشارة إلى الاستثمار الوقفي في الجزائر-، ورقة عمل، الملتقى الدولي الثاني حول: المالية الإسلامية بالتعاون مع البنك الإسلامي للتنمية في جدة، صفاقس، تونس.

[9] انظر: نوى، حياة (2019)، الوقف الإسلامي ودوره في الحد من الفقر وتحقيق التنمية المستدامة – دراسة حالة ولاية عناية -، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، عمادة البحث العلمي، جامعة باجي مختار، عناية، الجزائر، عدد20، ص: 102.

[10] نفس المرجع، ص102.

[11] ديلمي، هاجيرة (2015)، دور الوقف في دعم الموازنة العامة للدولة، مجلة الحكمة للدراسات الإسلامية، مؤسسة كنوز الحكمة للنشر والتوزيع، عدد25، ص: 79.

وعلقت بارموا بأن: فيروس كورونا أزمة لم يشهد العالم لها مثيلاً من قبل في العقود الأخيرة من حيث آثارها الاقتصادية والاجتماعية المحتملة، فوفقاً لتقديراتنا قد ينجرف 49 مليون شخص إلى هوة الفقر المدقع خلال عام 2020، وستتركز شريحة كبيرة من الفقراء الجدد في بلدان تكابد معدلات فقر مرتفعة بالفعل، فيما سوف تتأثر البلدان متوسطة الدخل بشدة هي الأخرى.[12]

فعندما تعي الحكومات وبالتشارك مع المؤسسات الخيرية والوقفية خطورة هذا الآفة، فستسعى لتصويب الأمور وسد ثغرات الظواهر السلبية المؤثرة في النظام الاجتماعي والاقتصادي.

المطلب الثاني: دور المؤسسات الوقفية في مواجهة مشكلة البطالة

يعد الوقف من أهم أوجه الإنفاق، التي ترتكز عليه عوامل حل بعض المشكلات الاقتصادية والاجتماعية، ومن أهم المشاكل التي تواجه الدول النامية، مشكلة البطالة والتي ما زالت تجتاح العالم مع تفاقم المعوقات والصعوبات التي يواجها الاقتصاد العالمي والمحلي.

ونظراً لضخامة الوقف الإسلامي وكثرة أنشطته وتنوعه في مختلف الأموال والأملاك، شملت الأراضي الزراعية، مدارس ومباني وغيرها التي ملأت أرجاء واسعة من البلاد الإسلامية، جعلها تساهم في حد ذاتها في خلق فرص عمل واسعة لأن كل نوع وقفي ينشأ منه العديد من الوظائف كنتيجة لحسن استثماره بما يحافظ عليه وينميه.[13]

وللمؤسسات الوقفية على وجه التحديد أثر واضح في رفع كفاءة الاقتصاد ككل والاقتصاد الإسلامي على وجه الخصوص، والحد من انتشار مشكلة البطالة والحفاظ على توازن السوق، والمضي نحو تقدم عجلة توفير فرص العمل والخروج من كارثة تهدد الكثير والكثير من المجتمعات والأفراد.

من خلال ما تستخدمه المؤسسات الوقفية من اليد العاملة في مختلف الميادين من أعمال الإشراف والرقابة والإدارة، فضلاً عن الخدمات الإنتاجية والتوزيعية، بما يسهم في تشكيل طلب كبير على الأيدي العاملة بالمجتمع[14]، وتسهم في تحسين نوعية قوة العمل بالمجتمع، لما يوفره من فرص تعلم المهن والمهارات ومما يرفع من الكفاءة المهنية والقدرات الإنتاجية لليد العاملة[15]، ويمكن للمؤسسات الوقفية أن تحد من مشكلة البطالة من خلال الموارد الوقفية في ظل التزايد السكاني، من خلال استثمار هذه الموارد بما يعود بالنفع على الوقف والموقوف عليهم.[16]

ومع انتشار جائحة كورونا تفاقمت مشكلة البطالة وأصبحت اليوم حديث العالم، أثر ما خلفته الجائحة في اقتصاديات الدول الوطنية والعالمية من تراجع ملحوظ في الناتج المحلي الإجمالي، وأن غالبية الاقتصادات الوطنية والعالمية أصيبت بحالة من الانكماش أثناء الجائحة، الأمر الذي نتجت عنه زيادة كبيرة في معدلات البطالة والفقر.[17]

ومن هنا تظهر الحاجة الماسة لتحقيق مفهوم التشاركية ما بين المؤسسات الخيرية والوقفية وبالتعاون مع القطاع الحكومي والخاص في الحد من انتشار البطالة، ورفع الكفاءة المهنية والإدارية للمؤسسات الوقفية، والعمل على توفير فرص تعلم المهن والمهارات، وتفعيل آليات جديدة تساهم في إنشاء مشاريع وقفية توفر من خلالها أيدي عاملة في مختلف الميادين والمجالات، كالرعاية الصحية وخاصة في جائحة كورونا، فالقطاع

---

[12] بارامو، كارولينا سانشيز (2020)، الفقراء هم الأكثر تضررا من فيروس كورونا فماذا نحن فاعلون؟، مدونات البنك الدولي.
https://blogs.worldbank.org/ar/voices/covid-19-will-hit-poor-hardest-heres-what-we-can-do-about-it

[13] الدالية، صارة، وفارس مسدور (2018)، أهمية الاستثمار الوقفي ودوره في التخفيف من مشكلة البطالة، مجلة الاقتصاد الجديد، جامعة البليدة، الجزائر، مجلد2، عدد 19، ص: 274.

[14] الأسرج، حسين (2013)، دور مؤسسة الوقف في مواجهة البطالة، https://elasrag.wordpress.com/

[15] مرجع سابق، عبد الله، منصور، وكوديد سفيان، (2013)، معالجة الفقر والبطالة من خلال استثمار أموال الوقف-إشارة إلى الاستثمار الوقفي في الجزائر-.

[16] نفس المرجع.

[17] عوض، أحمد (2021)، جائحة كورونا رفعت معدلات البطالة والفقر في العالم، العربي الجديد، محاضرة بمعهد الدوحة، الدوحة، قطر. https://www.alaraby.co.uk/economy/

الصحي عانى معاناة شديدة في بدايات الجائحة من نقص في الأطباء والممرضين، ولذلك فإن مفهوم التشاركية بين المؤسسات الوقفية والقطاعات الحكومية، تعد أداة ووسيلة فعالة في ظل الجوائح وجائحة كورونا خصيصاً.

المبحث الثاني: دور المؤسسات الوقفية في قطاعي التعليم والصحة في ظل الجائحة.

يعتبر التعليم أساس تحقيق التنمية المستدامة، فهو الدعامة والركيزة الأساسية لأي مجتمع لما له من آثار إيجابية تنعكس على جميع جوانب الحياة، كما أن التعليم مرتبط بشكل أساسي بالحد من الفقر وتحسين الصحة، وذلك من خلال التطور والتقدم الذي يكون نتيجة حتمية لرفع مستوى التعليم والنهوض به، ويعد توفير الرعاية الصحية ورفع الجهل عن المجتمعات من أهم ما حث عليه الإسلام؛ لذلك فإن الناظر الى إنجازات الأوقاف في المجتمعات الإسلامية عبر التاريخ يرى أنها في كثير من الأحيان كانت المصدر الأول للإنفاق على الصحة والتعليم، من خلال فتح المدارس والمستشفيات.

المطلب الأول: دور المؤسسات الوقفية في قطاع التعليم.

لقد عني الإسلام بالعلم والتعلم وحث عليهما وأحاطهما بمزيد من العناية والاهتمام، وكان الدعامة الأولى لانطلاق حركة علمية واسعة جابت أقطار العالم الإسلامي مشرقا ومغربا، فبنيت المدارس والمكتبات وظهرت أجيال من العباقرة كانوا سادة العالم في مختلف مجالات المعرفة الإنسانية، بعد أن كانت البداية من باحات المساجد والكتاتيب نظرا لمحدودية الأدوات والإمكانات، وما كانت هذه النهضة العلمية لتتحقق الا بفضل كثرة الأوقاف على المؤسسات التعليمية، مما وفر لها التمويل اللازم، وهيأ لها الظروف المواتية للاستمرار في أداء رسالتها[18].

ولذلك يعد الوقف من أهم المؤسسات التي كان لها الدور الفعال في تنمية التعليم، حيث ساهمت في انشاء المدارس وتجهيزها، وتشجيع طلاب العلم على الانخراط في عملية التعليم من خلال التسهيلات التي وفرت لهم، بالإضافة إلى انشاء المكتبات وتجهيزها وغير ذلك من الجوانب الأخرى؛ حيث يمكن أن يستفاد من صيغة الصناديق الوقفية في وقتنا الحاضر ومستقبلا بتخصيص أوقاف لنشر التعليم والتدريب على كثير من الجوانب المختلفة التي تخدم انشاء المشاريع، ومن أهم هذه الجوانب إنشاء المدارس ومعاهد التدريب وتجهيزها وتوفير الأدوات[19].

ويعد التعليم من اهم الركائز التي يستند عليها أي مجتمع، لما له من آثار اجتماعية واقتصادية تساهم في التنمية الاقتصادية، وذلك لأن التعليم استثمارا في رأس المال البشري، حيث يرفع إنتاجية العامل، ويساعد على تخصيص العمل وزيادة الأجور وغيرها من الآثار التي تؤدي بالنتيجة الى زيادة قيمة الإنتاج، وما ينجم عنه من زيادة في الاستهلاك والاستثمار، وزيادة في الدخل القومي ورفاهية المجتمع، أي ان دعم المؤسسات الوقفية للتعليم عن طريق انشاء المدارس والجامعات، وانفاقها على فئة من الطلبة، أو من خلال دعمها للبحث العلمي؛ هو مشاركة في تخفيف نفقات الدولة، ودعم لعجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

لذلك أولت المؤسسات الوقفية في معظم الدول اهتماما واضحا بالتعليم، ومنها الأمانة العامة للأوقاف في دولة الكويت التي خصصت مصرفا لرعاية العلم والمبدعين؛ يختص برعاية المبدعين في المجالات العلمية، والمساهمة في توفير متطلبات البحث العلمي، وفي ظل جائحة كورونا التي يعيشها العالم اليوم، فقد ساهمت الأمانة العامة للكويت في توفير وإيصال أدوات ومواد التعقيم للطلبة والطالبات، من أبناء الكويت، الدارسين في الخارج[20]، وفي حين يعد مؤشر نسبة الانفاق على البحث العلمي من الناتج القومي الإجمالي من المؤشرات التي تدل على تقدم تلك الدولة واهتمامها بهذا الجانب الحيوي المعزز للتقدم والازدهار من عدمه؛ اهتمت مؤسسات الوقف في المملكة العربية السعودية بالإنفاق على البحث

---

[18] مرجع سابق، ديلمي، دور الوقف في دعم الموازنة العامة للدولة، ص:74.

[19] الأسرج، حسين (2010)، دور مؤسسة الوقف في تحقيق الأمن الاقتصادي، بحث منشور، معهد التخطيط القومي، وزارة التجارة والصناعة المصرية، ص:10.

[20] الأحمد، مريم (2020)، نوازل الوقف المتعلقة بجائحة كورونا (COVID-19) دراسة فقهية تطبيقية، بحث منشور، مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية، الكويت، ص: 299.

العلمي وتطويره ودعم الأبحاث الدينية والطبية والبيئية والتكنولوجية وغيرها من المجالات لأنها جميعها تصب في تحقيق الخير للبشرية[21]، كما نشأت حديثا مراكز التميز في الجامعات السعودية بدعم من وزارة التعليم العالي، ومن هذه المراكز: مركز التميز البحثي في فقه القضايا المعاصرة في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.[22]

كما تتعدد أشكال دعم المؤسسات الوقفية للتعليم في الوقت الحاضر من خلال وقف الكتب والبرامج الالكترونية والندوات العلمية والمؤتمرات، بالإضافة الى وقف الموسوعات العلمية؛ حيث تقدم هذه الموسوعات خدمات للباحثين والطلاب في المرحلة الجامعية وما بعدها؛ ومن أمثلة هذه الموسوعات في عصرنا الحاضر: الموسوعة الفقهية التي تشرف عليها وزارة الأوقاف في الكويت، التي أصدرت ما يزيد على خمسين مجلداً، كما أنها صدرت في نسخة إلكترونية، وقد قامت وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد بشراء نسبة كبيرة من هذه الموسوعة وإتاحتها مجاناً على موقع الإسلام الذي تشرف عليه الوزارة[23]، والجدير بالذكر أن مثل هذه المواقع الالكترونية التي قامت بوقف النسخ الالكترونية من الكتب والموسوعات؛ قد كان لها أثر واضح في خدمة الطلبة والباحثين في ظل جائحة كورونا التي حالت دون وصولهم الى المكتبات العلمية في معظم الجامعات، نتيجة لما اتخذته الدول من قرارات.

المطلب الثاني: دور المؤسسات الوقفية في قطاع الصحة

ساهم الوقف في دعم القطاع الصحي وسعى في تنميته، فكما أن الدولة خصصت مالاً من ميزانيتها لدعم الرعاية الصحية، كان للجانب الخيري والوقفي تحديداً دوراً مهماً وفعالاً في تفعيل دعم موارد الجهاز الصحي، من خلال إنشاء مؤسسات صحية كبرى ساهمت بترقية المجتمع أولاً وتهيئة بيئة تعليمية لتكوين كوادر طبية متخصصة إبداعية.[24]

ويهدف مشروع الوقف الصحي التشجيع على فعل الخير، وبذل المساهمات التطوعية في مجال المشاريع الصحية، وإبراز أهميتها بوصفها وجهاً من أوجه الخير الذي يستحق أن يخصص له قدر كبير من أوقاف وتبرعات المحسنين تبعاً لقدراتهم المالية باعتباره مؤسسة اقتصادية واجتماعية ذات أبعاد إنسانية.[25]

فالمؤسسات الوقفية تستمد قدراتها الخيرية في دعم القطاع الصحي والتعليمي والثقافي من تأصيل الوقف في جميع مراحله عبر العصور القديمة والحديثة، والمساهمات التطوعية في المشاريع الصحية تعد من دعائم المجتمع، لأن القطاع الصحي من القطاعات المهمة والحساسة، التي لا غنى للمجتمع عنها بأي وجه من الوجوه.

وأعطى الإسلام عناية كبرى للصحة البدنية واعتبر العناية بالجسم ومطالبه ضرورة من الضروريات الشرعية، وعلى هذا الأساس قامت الدولة الإسلامية وأهل الفضل فيها برعاية صحة المسلم وتنشئته على أن يكون إنساناً قادراً بدنياً وعقلياً ليعيش بحرية وبكرامة، ولم تخل بلدة صغيرة في العالم الإسلامي يومئذ من مستشفى فأكثر، وتنوعت المستشفيات من حيث الأمراض التي تعالجها، فهناك مستشفيات للرمد وأخرى للأمراض العقلية ومستشفيات لمعالجة الجذام.[26]

---

[21] انظر: أبو ركبة، إيهاب (2017)، الوقف والبحث العلمي، ورقة عمل، المؤتمر الإسلامي للأوقاف، الدورة الثانية، مكة المكرمة.

[22] العمراني، عبد الله (2015)، دور الوقف في دعم البحث العلمي-دراسة فقهية-، بحث منشور، منتدى المشاركة المجتمعية في مجال البحث العلمي في المملكة العربية السعودية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، ص:9.

[23] نفس المرجع، ص:7.

[24] مناعي، فاطمة (2015)، دور الوقف في تفعيل الرعاية الصحية مركز الكويت للتوحد – أنموذجا –، جامعة الشهيد حمه لخضر، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، قسم العلوم الإنسانية، رسالة منشورة، ص: 9.

[25] نفس المرجع، ص: 51.

[26] انظر: مرجع سابق، ديلمي، دور الوقف في دعم الموازنة العامة للدولة، ص76-77.

وبالتشاركية التي لطالما وجهنا لها الحديث باستمرار، بأن المؤسسات الوقفية تشارك الحكومات في دعم القطاعات المختلفة، في بناء المستشفيات ورفد الكوادر الطبية بمتخصصين قادرين على التعامل مع المرض، من خلال عقد الورش والندوات والمؤتمرات التي تعكس النظام الهيكلي للقطاع الصحي، ولا ينحصر هذا في المجال التعليمي الصحي فقط، بل قد يتعدى الأمر للمجال الفني والتقني والإداري، فالمؤسسات الوقفية قد تطور من نفسها لتصبح مسؤولة عن نظام صحي متكامل في السنوات المقبلة.

وفي ظل الجوائح، وخصوصاً جائحة كورونا التي يعيشها العالم اليوم، وكما شاهد الجميع، أن القطاع الصحي تعرض لبعض المعوقات التي ثبطت من عزيمته على التعاطي مع الجائحة، بسبب نقص الكوادر من الأطباء والممرضين، بالإضافة لنقص في الأجهزة الطبية والمعدات الأخرى التي يحتاجها المرضى، وفي ظل هذا العجز الدولي وخصوصاً دول العالم الثالث، جاءت مبادرات عدة تساهم في سد ثغرات القطاع الصحي، كمبادرات الأمانة العامة للأوقاف في الكويت، في انشاء مجلس الوزارة، صندوق للحد من انتشار فيروس كورونا، من مصرف عموم الخيرات، وتلبية احتياجات كافة المتواجدين في أرض المعارض للفحص الطبي، سواء من الطاقم الطبي، ورجال الأمن، والمشمولين بالفحص.[27]

وعندما تراعي المؤسسات الوقفية سبل الحماية في ظل الجوائح، فستسعى لبذل جهد مضاعف، لتوفير كل سبل الوقاية من هذا الوباء، وحتى تنتقل هي والمؤسسات الحكومية لبر الأمان عليها أن تكثف العمل الخيري تطوعاً لا فرضاً، لأن الأمر يتطلب تشاركية مجتمعية تحقق استقرار الوضع الطبي والاقتصادي في البلاد.

المبحث الثالث: دور المؤسسات الوقفية في تخفيف أعباء الموازنة العامة للدولة.

تعتبر الموازنة العامة للدولة أداة مالية اقتصادية يتم اعدادها لعرض بيان تفصيلي بالإيرادات العامة المتوقع تحصيلها وبالنفقات العامة المتوقع انفاقها خلال فترة زمنية معينة عادة ما تكون سنة، بحيث تندرج بنودها ومخصصاتها لتحقيق أهداف محددة ترتبط كلها بالخطة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وكذلك بالسياسة العامة للدولة[28]. ويعد وضع الموازنة العامة معيارا هاما عند النظر الى الوضع الاقتصادي لأي دولة؛ ففي ظل تفاقم الأزمات الاقتصادية، وتراجع الإيرادات العامة وتضخم الفرق بينها وبين والنفقات العامة، يظهر العجز في الموازنة العامة للدولة مما ينتج عنه آثار اقتصادية تعيق عملية التنمية.

المطلب الأول: إنفاق المؤسسات الوقفية على الدولة.

الأصل أن الدولة مسؤولة عن الانفاق العام، وعن توفير الخدمات التعليمية والصحية والبنى التحتية اللازمة للأفراد والمؤسسات، إلا أن الدولة في هذا العصر أصبحت بحاجة الى أموال طائلة لتمويل نفقاتها العامة، وفي ظل الضغوط الاقتصادية التي تمر بها الدول بشكل عام، أصبح فرض ضرائب اقتصادية جديدة أو اللجوء للاقتراض والمعونات الخارجية وغيرها من طرق زيادة الإيرادات، حلول تزيد من حدة المشكلة الاقتصادية والتنموية في الدول.

وبالرغم من صعوبة الحلول ومخاطرها إلا أن الدولة تضطر عند الحاجة أن تبحث عن الموارد المالية، نظرا لاتساع نطاق الحاجات العامة المنوط بالدولة اشباعها؛ وكنتيجة حتمية أيضا نظرا للتقدم الحضاري والعمراني، أو بسبب الضغوط التي يمارسها الأفراد على الحكومات في اشباع الحاجات العامة اللانهائية فتضطر الدولة للتوسع في الانفاق العام، وتبرز أهمية الوقف هنا في تمويل جزء من هذه النفقات ومساندة الحكومة بإقامة بعض المشروعات التنموية، مما يؤدي الى التخفيف النسبي من تزايد الانفاق العام.[29]

---

[27] انظر: مرجع سابق، الأحمد، نوازل الوقف المتعلقة بجائحة كورونا (COVID-19) دراسة فقهية تطبيقية، ص: 298-299.
[28] مرجع سابق، ديلمي، دور الوقف في دعم الموازنة العامة للدولة، ص:68.
[29] مصري، محمود عبد المنعم (2015)، دور الوقف الإسلامي في التخفيف من عجز الموازنة العامة للدولة بالتطبيق على مصر، بحث منشور، المجلة العلمية

ويعتبر نظام الوقف بما يملكه من إمكانيات تمويلية محور العملية التنموية، وبإمكانه لعب دور بارز في مواجهة التحديات التي تواجه أي بلد إسلامي بالمشاركة مع القطاع الحكومي، حيث أنه نظام مكمل للقطاع العام في تقديم الخدمات للمجتمع، خاصة أن للوقف وظائف اقتصادية واجتماعية، وتربوية، ودينية وغيرها[30]، وبالنظر الى الوقف على أنه مؤسسة اقتصادية متكاملة الأركان ولها وجود يمثل استثمارا يساهم في العملية التنموية، من خلال زيادة الثروة الإنتاجية وزيادة فرص الاستثمار والعمل.

فالوقف الإسلامي مؤثر بدوره؛ بحيث يمكن استخدامه في علاج الدورات الاقتصادية من التضخم والانكماش، أو في محاربة الاحتكار والغش التجاري والصناعي، بالإضافة الى كونه يقوم بأعباء يعجز القطاع الخاص عن القيام بها، وكذلك القطاع العام غير قادر على السيطرة على مختلف أوجه النشاط الاقتصادي والاجتماعي في الدولة، وفي ضوء سعي الدولة لاستحداث مصادر جديدة لتمويل النفقات العامة المتزايدة وبعيدا عن هيكلة الضرائب وإلغاء التشوهات السعرية، فإنه من الممكن أن تعمل الأوقاف كمصدر من مصادر التمويل الدائمة ذات النفع العام، حيث يقوم الوقف بمشاركة الدولة في تحمل جزء من الأعباء المالية إذا أحسن تنظيمه واستغلاله، فالكثير من المرافق والخدمات العامة التي ساهم بها الوقف الإسلامي مثل "المستشفيات، الجامعات، المدارس وغيرها الكثير من الأشياء التي تكلف الدولة المزيد من الأعباء المالية سنويا، وبالتالي تعتمد الدولة في تغطية جزء من النفقات العامة عن طريق الوقف الإسلامي، وبالحديث عن تخفيف عجز الموازنة العامة للدولة، ينبغي التركيز على كل أنواع الوقف التي تنهض بها المؤسسات الوقفية؛ مثل وقف الأسهم والصكوك ووقف التكنولوجيا والوقف النقدي، لتمويل وتفعيل هذا الدور التنموي للوقف الإسلامي من خلال التأثيرات الاقتصادية للوقف.[31]

لقد كان للوقف دور من خلال منشآته في ازدهار مدن موجودة وتنميتها وأن تسترد بعض المدن أهميتها، فقد شهدت الكثير من المدن تطورا عمرانيا وازدهارا اقتصاديا كبيرا بفضل الوقف في الدولة الإسلامية، وفي مشروعات البنية الأساسية التي توجه لخدمة مصالح عامة أكثر مما تستهدف الربح، ومن ذلك انشاء وتعبيد الطرق، وانشاء المراكز الأمنية، وبالتالي فإن الانفاق على هذه الخدمات المتعددة أثر بارز على الانفاق العام، وعلى ميزانية الدولة وتخفيف الضغوط والأعباء التي يمكن أن تقع على الدولة لتمويل هذه الخدمات المتعددة، مما يعين الدولة على تدبير شؤونها بصورة أفضل وأكثر فاعلية، لأن العبء الملقى على عاتقها قد خف وطؤه بمشاركة أفراد المجتمع جزء من المسؤولية.[32]

المطلب الثاني: دور المؤسسات الوقفية في تخفيف أعباء الموازنة العامة في ظل جائحة كورونا.

ان نظام الوقف بما يملكه من إمكانيات تمويلية؛ كان له دورا بارزا في تغطية الكثير من النفقات مما يدفع المصاعب التي تواجه الحكومات إذ يعمل الوقف على دعم الدولة في الأحوال الطارئة، وعند النظر في مصارف الوقف لا بد من مراعاة المستجدات والطوارئ التي تتعرض لها البلاد، كما يحصل مع فايروس كورونا المستجد؛ مع مراعاة اكتفاء الوقف بحاجته ونفقته، كما لا بد أن تكون حاجة الدولة للاقتراض ضرورية وماسة، ولم تجد ممول شرعي آخر غير المؤسسات الوقفية وأموال الوقف، وأن تلتزم الدولة بالسداد حتى لا يضيع مال الوقف، حيث أن المقصد من الوقف هو تأمين مورد مالي ثابت لحاضر الأمة ومستقبلها.[33]

وبشكل عام، فإن الأزمات الاقتصادية تؤدي الى إحداث عجز في الموازنة العامة للدولة، وقد تسببت جائحة كورونا بالعديد من المشاكل الاقتصادية نتيجة لما اتخذته الحكومات من قرارات تحد من أنشطة القطاعات الاقتصادية مما أثر على الإنتاج والاستثمار والاستهلاك، وانعكس سلبا على موازنة الدولة.

للاقتصاد والتجارة، جامعة عين شمس، ع3، القاهرة، ص:525.

[30] الأحمد، مريم (2020)، نوازل الوقف المتعلقة بجائحة كورونا (COVID-19) دراسة فقهية تطبيقية، ص 291.

[31] انظر: مرجع سابق، مصري، دور الوقف الإسلامي في التخفيف من عجز الموازنة العامة للدولة بالتطبيق على مصر، ص:523-525.

[32] مرجع سابق، ديلمي، دور الوقف في دعم الموازنة العامة للدولة، ص:84.

[33] انظر: الأحمد، نوازل الوقف المتعلقة بجائحة كورونا (COVID-19) دراسة فقهية تطبيقية، ص:292-293.

فالظروف الطارئة التي قد تطرأ على الدول، تؤدي الى تزايد حجم الانفاق العام، مما يؤثر على مستوى النشاط الاقتصادي فيحدث الكساد والبطالة والتضخم، وارتفاع مستوى الأسعار، مما يؤثر على حجم المعاملات التجارية، مما تتأثر معه مقدرة الأفراد على دفع التزاماتهم للدولة مما تقل معه حصيلة الإيرادات العامة، وفي المقابل تزداد النفقات العامة التي تجريها الدولة لتخفيف وعلاج آثار هذه الازمات؛ وفي ضوء ذلك فإنه يمكن للوقف أن يساهم بشكل مباشر في دعم الموازنة من خلال تمويل بعض بنود الموازنة العامة للدولة -كدعم المرافق الصحية والمستشفيات في أزمة كورونا-، ولا يكون الدعم المباشر مطلقا؛ بل ينبغي أن يكون مرتبطا بوجود عجز في الموازنة العامة، وأن يراعى في استخدامه في سد هذا العجز الأولويات الإسلامية من ضروريات وحاجيات وتحسينات، أو يكون هذا الدعم بشكل غير مباشر من خلال قيام الوقف بدور القطاع الثالث جنبا الى جنب مع القطاع الحكومي والقطاع الخاص، وذلك من خلال انشاء وتطوير المرافق العامة ومنها الصحية، وذلك دون الحاجة لارتباط ذلك بوجود عجز في الموازنة، وهو ما يخفف العبء على الموازنة العامة للدولة في نهاية المطاف.[34]

الخاتمة

الحمد لله في البدء والختام، والصلاة والسلام على رسوله، وعلى آله وأصحابه الكرام، وبعد فهذه أهم النتائج التي تم التوصل إليها في هذا البحث:

1. أن المؤسسات الوقفية تراعي مختلف الجوانب الثقافية والاجتماعية، وتحقق معنى التشاركية للحد من الفقر والبطالة من خلال رصد كافة الموارد والإمكانيات المتاحة، وتجتهد في تنميتها، وتستثمر هذه الموارد الوقفية بما يعود بالنفع على الوقف والموقوف عليهم، وتستخدم اليد العاملة في مختلف الميادين، وتساهم في تحسين نوعية قوة العمل بالمجتمع وخصوصاً في ظل الجوائح كجائحة كورونا.
2. تعددت أشكال دعم المؤسسات الوقفية للتعليم من خلال وقف الكتب والبرامج الالكترونية والندوات العلمية والمؤتمرات، ووقف الموسوعات العلمية، وكل هذا يساهم في التنمية الاقتصادية، كما أن المؤسسات الوقفية تحقق معنى التشاركية مع الحكومات في بناء المستشفيات ورفد الكوادر الطبية بالمتخصصين في المجال الصحي والفني والتقني والإداري، وتضاعف هذا الجهد للمؤسسات الخيرية والوقفية في ظل جائحة كورونا.
3. تستطيع المؤسسات الوقفية تخفيف عجز الموازنة العامة للدولة من خلال تمويل بعض بنود الموازنة، وذلك بتقديم الدعم المباشر وغير المباشر للقطاعات المختلفة كقطاعي الصحة والتعليم، ودعم المرافق الصحية والمستشفيات في ظل جائحة كورونا.

التوصيات

1. ضرورة محاكاة المؤسسات الوقفية، وترسيخ مفهوم التشاركية مع بعضها البعض، للوضع الراهن التي تمر به البلاد، وتقليص فجوة الفقر والبطالة التي تعد من الظواهر السلبية للنظام الاقتصادي والاجتماعي.
2. تفعيل المبادرات المستمرة لقطاعي التعليم والصحة من قبل المؤسسات الوقفية وخصوصاً في ظل الجوائح.
3. مراجعة الحكومات للدور التشاركي مع المؤسسات الوقفية في التخفيف من أعباء موازنة الدولة.

المصادر والمراجع

1. الأحمد، مريم(2020)، نوازل الوقف المتعلقة بجائحة كورونا المستجد(COVID-19) دراسة فقهية تطبيقية، بحث منشور، مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة الكويت، الكويت.
2. أبو ركبة، إيهاب (2017)، الوقف والبحث العلمي، ورقة عمل، المؤتمر الإسلامي للأوقاف، الدورة الثانية، مكة المكرمة.
3. الأسرج، حسين (2010)، دور مؤسسة الوقف في تحقيق الأمن الاقتصادي، بحث منشور، معهد التخطيط القومي، وزارة التجارة

[34] انظر: كردودي، صبرينة (2017)، دعم المواقف للموازنة العامة، بحث منشور، أعمال المؤتمر العلمي الدولي: الوقف الإسلامي والتنمية المستدامة، مركز البحث وتطوير الموارد البشرية، قسنطينة، ص:11-17.

والصناعة المصرية.
4. الأسرج، حسين (2013)، دور مؤسسة الوقف في مواجهة البطالة. https://elasrag.wordpress.com/
5. بارامو، كارولينا سانشيز (2020)، الفقراء هم الأكثر تضررا من فيروس كورونا فماذا نحن فاعلون؟، مدونات البنك الدولي.
6. https://blogs.worldbank.org/ar/voices/covid-19-will-hit-poor-hardest-heres-what-we-can-do-about-it
7. الدالية، صارة، وفارس مسدور (2018)، أهمية الاستثمار الوقفي ودوره في التخفيف من مشكلة البطالة، مجلة الاقتصاد الجديد، جامعة البليدة، الجزائر، مجلد2، عدد 19.
8. ديلمي، هاجيرة (2015)، دور الوقف في دعم الموازنة العامة للدولة، مجلة الحكمة للدراسات الإسلامية، مؤسسة كنوز الحكمة للنشر والتوزيع، عدد25.
9. الدوسري، محمد بن دخيل آل مطلق(2014)، المؤسسات الوقفية في المملكة العربية السعودية مؤسسة العنود أنموذجا: تقييم اقتصادي إسلامي، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، اربد.
10. العاني، أسامة عبد المجيد(2020)، ضوابط الاجتهاد في النوازل الوقفية: جائحة كوفيد-19 نموذجا، بحث منشور، مجلة بيت المشورة، ع14، قطر.
11. عبد الله، منصور، وكوديد سفيان، (2013)، معالجة الفقر والبطالة من خلال استثمار أموال الوقف-إشارة إلى الاستثمار الوقفي في الجزائر-، ورقة عمل، الملتقى الدولي الثاني حول: المالية الإسلامية بالتعاون مع البنك الإسلامي للتنمية في جدة، صفاقس، تونس.
12. العمراني، عبد الله (2015)، دور الوقف في دعم البحث العلمي-دراسة فقهية-، بحث منشور، منتدى المشاركة المجتمعية في مجال البحث العلمي في المملكة العربية السعودية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض.
13. عوض، أحمد (2021)، جائحة كورونا رفعت معدلات البطالة والفقر في العالم، العربي الجديد، محاضرة بمعهد الدوحة، الدوحة، قطر. https://www.alaraby.co.uk/economy/
14. كردودي، صبرينة (2017)، دعم المواقف للموازنة العامة، بحث منشور، أعمال المؤتمر العلمي الدولي: الوقف الإسلامي والتنمية المستدامة، مركز البحث وتطوير الموارد البشرية، قسنطينة.
15. المحيذيف، أديب، (2014)، الاحترافية في إدارة المؤسسات الوقفية، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الكويت.
16. مصري، محمود عبد المنعم (2015)، دور الوقف الإسلامي في التخفيف من عجز الموازنة العامة للدولة بالتطبيق على مصر، بحث منشور، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، جامعة عين شمس، ع3، القاهرة.
17. مناعي، فاطمة (2015)، دور الوقف في تفعيل الرعاية الصحية مركز الكويت للتوحد – أنموذجا –، جامعة الشهيد حمه لخضر، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، قسم العلوم الإنسانية، رسالة منشورة.
18. نوى، حياة (2019)، الوقف الإسلامي ودوره في الحد من الفقر وتحقيق التنمية المستدامة – دراسة حالة ولاية عناية -، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، عمادة البحث العلمي، جامعة باجي مختار، عناية، الجزائر، عدد20.
19. نور الدين، فرحان (2013)، المؤسسة الوقفية ومساهمتها في تمويل التنمية المحلية دراسة حالة ولاية باتنة، جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، رسالة منشورة.